



نزار العبادي

يوميات وطن

الخدمة الإلزامية والعائد الأسمى

كيفما حاولت إقناع نفسي بجسدي إقدام اليمن على إلغاء العمل بقانون الخدمة الإلزامية (خدمة العلم) لا أجد مسوغاً أكبر من الأعباء المادية التي كانت تتكبدها ميزانية الدفاع، في الوقت الذي كان يمكن حساب العائد الأعظم الذي يعود على الوطن من ترسيخ قيم الولاء الوطني، والانتماء اليمني، والتثقيف والانضباط وتوسيع الجانب المعرفي، والذي لا شيء كما «الجندية» قادر على تزويد الشباب بها.

قديمًا كانت معظم الأسر اليمنية الفقيرة ترسل أبناءها للمعسكرية، لتكتسب بعض النفوذ والهيبة، لأن هيبة العسكري من هيبة الدولة، واحترامه يعد احتراماً للدولة.. فثلك ثقافة بلورها الوعي بالوظائف المناطة بالعسكري كرجل مسئول عن حفظ الأمن والنظام والعدالة، والدفاع عن بلده.. وهي الثقافة التي يفقدها قطاع واسع من شباب اليوم، ليس فقط لأنهم لم يدخلوا معسكرات، بل أيضاً لأن بعض الحقب الماضية من تاريخ اليمن شهدت تجارب لأنظمة مستبدية سخرت «العسكري» لحماية نفسها وليس الشعب، واستخدمتهم في قتل وسحل وتعذيب مواطنيها، فشوّهت الصورة النبيلة للجندي أو رجل الأمن، وشيدت طوداً نفسياً يحول دون تقبله من قبل المواطن.

إن الثقافة السلبية التي نتجت عن تلك الحقب هي التفسير المنطقي لبعض المشاهد الغوغائية التي رأيناها في بعض المناطق، والتي قام خلالها بعض المشاهدين بالاعتداء على أفراد الأمن أو رجم الدوريات بالحجارة، في الوقت الذي لم يسبق لأمر كهذا أن حدث في مناطق يمنية أخرى وذلك لهول الظلم الذي تجرعه أبناء تلك المناطق على أيدي أجهزة النظام القمعية قبل الوحدة حتى تقبحت قلوبهم بالكرهية لكل جندي أو رجل أمن.

قد نجد أنفسنا اليوم أمام مسؤولية إعادة الثقة بـ «الميري» من خلال تجديد الثقافة المجتمعية بفرض مدلولات الوظيفة العسكرية والأمنية والأخلاقية والإنسانية والوطنية المتصلة بالدفاع عن البلد وحماية أمنه وسلامته ومواطنيه والتفاني في التضحية بالأرواح لأجل ذلك.. إلا أن مثل هذه المهمة تتطلب جهداً توعوياً مضمناً، وتتطلب أيضاً ممارسات حية تبدأ في البيوت، ثم المدارس وصولاً إلى الشارع الذي هو مضمّن الاحتكاك اليومي المباشر.

ولعل ما جرتني إلى هذا الموضوع اليوم هو مشاهدتي لبعض القوى التخريبية وهي لا تترك مسيرة أو نشاطاً يقونها دون أن ترفع فيه صور قتلاها الذين يسقطون خلال اعتداءاتهم المسلحة أو محاولاتهم لنهب ممتلكات المواطنين أو تخريبها.. بينما الشهداء الذين يضحون بأرواحهم من أجل حماية أمن وممتلكات وأرواح المواطنين لا يجدون من يرفع صورهم، ولا حتى من ينشرها في إحدى زوايا صحيفة..!

وهنا يجب أن نتوقف طويلاً وننساءل: لماذا؟ ليس من حق ابن الشهيد أن يفاخر أمام زملائه بأن الصورة الملصقة على الجدار، أو المنشورة في الجريدة في صورة أبيه الشهيد؟ كيف نجد شهداءنا، ودورهم العظيم إن لم نحي ذكركم ونجعلهم رموزاً سامية في المجتمع؟

أتمنى من صناعات القرار انتهاز فرصة احتفالات السابع من يوليو والتوجه لكل المحافظات برفع صور شهداءنا من أفراد الأمن والجيش خلال المعسكرات التي سيتم تنظيمها حتى لو اقتصر الأمر على شهاد العامين الماضيين الذين سقطوا ببرهان قوى التامر والتخريب.. ولكن مسيرات السابع من يوليو تتويجاً ندوياً لكل الشهداء الذين ذابوا عن وحدة اليمن وأمنه وأرواحهم، فهذا استحقاقهم ووفاء لدمائهم الزكية.



الغش.. مأساة الحاضر و كارثة المستقبل

نجلاء ناجي البعداني

موسماً لكسب المال وليس سوى المال هدف لهم.. مبررهم أن هذا الأمر قد أصبح مالوفاً، وبالترهيب أحياناً أخرى لمن استعصى عليهم من رؤساء اللجان ورفض أن يخون أمانته بمقابل أو بدون مقابل، وأمام هذا الصنف ما من وسيلة غير التحريض والتجهم أمام المراكز الامتحانية واقتحامها إذا تطلب الأمر في حال عجزت الوسائل الأخرى من الخلاص من هذا أو ذاك من رؤساء المراكز كما حصل في عدد من المراكز الامتحانية في محافظة تعز.

والكارثة الحقيقية أن هؤلاء بكل مسمياتهم يعتقدون أن مايقومون به من دور في إرباك اللجان الامتحانية وترويج الغش إنما يقدمون خدمات جليلة لطلاب وطالبات وتربيتهم أكثر وأكثر من قلوب المواطنين، غير أن الحقيقة أن هؤلاء يرتكبون جريمة بحق وطنهم وأجيالهم ويعززون من هيمنة الفساد ويظهرون مدى استهانتهم وعدم احترامهم للنظام والقانون.

ولهذا فلاعجب إبدأ حين تسمع أن رئيس مركز امتحاني تم الاعتداء عليه. ولا عجب أيضاً أن يقوم بعض مدراء ومديرات المدارس بالتحريض على رؤساء اللجان وتاليب المواطنين ضدهم إذا رفضوا التعاون وتسهيل الغش. ولكن العجب أن يتعامل المسؤولون المعنويون مع هذه الأفعال المشينة ببرود فيعاقب المحسن جزاء إحسانه ويكافئ المسيء جزاء إساءته.. وفي كل عام يحضر الغش بقوة وتغيب الحلول.

الغش في الامتحانات جريمة نكراء ترتكب في حق الوطن وتهديد لمستقبل الأجيال المعول عليهم تحمل مسؤولية النهوض بالوطن والارتقاء به.. فالغش مأساة الحاضر والطريق الذي نسير فيه باتجاه كارثة المستقبل إذا لم نعمل على القضاء على هذا الوباء المتمثل في ظاهرة الغش في الامتحانات التي أصبحت موضة تتجتاح المدارس، وهذه حقيقة قائمة لا يستطيع أحد إنكارها أو تجاهلها مهما حاولنا.

فالواقع يؤكد وبكل وضوح وتفشي الغش وانتشاره بشكل مريع يفوق كل التوقعات وهو يصيبنا بالدهشة وتقف حائرين أمام مايجري في المراكز الامتحانية، وما نلاحظه من تطور أساليب الغش وطرقه وبات بشكل ثقافة تزداد انتشاراً بين أوساط المجتمع.. فكم هو مؤلم حين نرى ونسمع أن الغش ضرورة وحق من حقوق الطلاب، أو بالأصح حق من حقوق الطلاب الذين يحصلون على تصريح بممارسة الغش كونهم أبناء وجاهات.. إلخ من المسميات التي يميزون بها عن بقية زملائهم الطلاب.

والمؤسف حقاً أن يتم الغش بمباركة شخصيات تربوية ونافذين ممن أخذوا على عاتقهم نشر الغش في أوساط الطلاب والطالبات بهذا الشكل المفجع، ومهما اختلفت أهدافهم وتنوعت طرقهم فإن جرميتهم تبقى واحدة.. ولهذا نراهم يعملون وبكل وضوح وتسهيل عملية الغش بالرغبة حيناً وإغرائهم بالمال الذي يتم جمعه من الطلاب والطالبات ويصل إلى مبالغ يسبيل لها لعاب بعض رؤساء المراكز الامتحانية ضعفاء النفوس الذين يعتبرون الامتحانات

التضحية في حصار



زيد القابري

الخنازير أقوى

لنا أن نتخيل كيف سيكون مصير وحياة الشعوب الأقل تطوراً وغنى من بريطانيا وماهو أدنى من ذلك كالشعوب الفقيرة المختلفة لو أن الخنازير اثبتت قوتها ونشرت رذاذ انفلونزا ما اصطلح عليه صحياً انفلونزا الخنازير واصابت في اليوم الواحد مائة فقط، كما حذرت الحكومة البريطانية عن احتمال وصول هذا العدد في اليوم فيها رغم ما بذلت من الوقاية والأبحاث التي يجريها علماءها ومختبراتها ويسابقون الزمن لإعلان توصيلهم إلى معجزت عنه الدول المماثلة والشركات الطبية العملاقة..

فقد دل إعلان الحكومة البريطانية يوم الأربعاء الماضي أن مائة ألف بريطاني سيصابون يومياً في أنحاء البلاد حتى أغسطس القادم، ولاندرى إن كان ذلك التحديد سيتغير ما بعد عدة إلى الأفضل ويؤزل الرعب الذي أصاب شعياً من أرقى شعوب الأرض وله سجل حافل في مجال العلوم والتعليم والديمقراطية والاستعمار الذي شمل معظم الكرة الأرضية وبفضله ظهرت الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس..

فقد حدثت هذه التطورات بعد أن كانت مصادر إعلامية غربية توقعت تراجع حدة الوباء الخطير في غضون اسابيع أو أشهر على إثر إعلان شركة سويسرية كبرى في مجال الأبحاث وإنتاج وتصدير أنواع من الأدوية المشهورة لأمراض عديدة بعضها مستعصبة ودائمة، وهنا تكمن المشكلة التي ستواجه معظم الشعوب الفقيرة والمفكرة إلى الوعي بخطورة الوباء وضرورة الوقاية منه بإجراءات وإمكانات محدودة على غرار ما لجأوا إليه في مكافحة الإيدز والملاريا والكوليرا..

كما أنه يؤكد عدم قدرة الدول على حماية مواطنيها بالرغم من الإجراءات الكبيرة والمتسارعة في معالجة الوباء من إصابات الفيروس مثل اليمن إلا أنه من غير المتوقع به منع حدوث إصابات قد تكون قاتلة إذا ما أخذنا باعتبار انتقال العدوى من شخص إلى شخص توفي بعد أيام من إصابته، ولذلك ارتفعت درجة الخوف بين الناس من بعضهم البعض كما لو أنهم أمام وحوش قاتلة..

فالمكسب التي ظهر فيها الوباء لأول مرة وكان كاسحاً في أيامه الأولى لدرجة أنها علمت المواطنين التزام منازلهم ومنع المصافحة والتقبيل أو الاحتكاك والتجمع في الأماكن العامة لعدة أيام، ثم خففت الإجراءات تلك بعد سيطرة الحكومة كما قالت على الوباء وعودة الحياة إلى شبه طبيعتها ولم تخرج من هناك أخبار أخرى بلتلف إليها الآخرين لمعرفة ما إذا كانت تلك الحكومة قد قضت عليه تماماً وكيف.. ليتمكنوا من الاستفادة منه.

مشاهدات من الامتحانات

إلى يومنا هذا تتمسك محافظتنا تعز وعدن بشخصي رئيسي الكنترول لامتحانات الثانوية العامة بعد إثباتها نجاحات ملموسة في تسيير إجراءات الامتحانات وإظهار النتيجة النهائية التي تشير إلى أن هناك جهوداً تبذل في هذا المسار المستقبلي المنظور لصالح الأجيال التي تعلق عليها الآمال..

ففي تعز العز، هناك الأستاذ المعروف ومدير التوجيه في محافظة عدن . عوض باشطح . وهو تربوي عريق وصاحب مهنة عظيمة يتم اختياره لعدة مرات في كنترول محافظة تعز، والفصل يعود لتربوي جريئنا وخبرنا هنا في عدن، هو الدكتور مهدي علي عبدالسلام ، مدير مكتب التربية وتعز الذي هو الآخر حقق نجاحات باهرة، بالرغم من أنه كان متخوفاً عند تسلمه العمل في تربية تعز لأنه سيعمل مع ناس لا يعرفهم، وما هو قد أكد أنه عند المستوى والمسؤولية، وما اختياره لكادر مجرب في هذه المهمة إلا دليل على حسن الثقة والإدارة الجيدة..

أما في عدن فهناك الأستاذ المخضرم والقيادي قاسم مجيدي الذي يدير كنترول تربية عدن باقتدار وعزيمة لا يضايقهما أي جهد وهو من القلائل الذين نعتز بهم كثيراً وهذا أيضاً يحسب للدكتور عبدالله النهاري مدير مكتب التربية بعدن لأنه أدخل الجديد للمكتب بكل المقاييس. بالطبع لا تخلو بقية محافظات الوطن من

معضلة تبحث عن حل

بات من الواضح أن عملية انطفاء التيار الكهربائي وانقطاعه أصبحت أكبر من مشكلة بل معضلة صعبة على الحل، حيث تفاقمت بشكل يندب بالخطر لأنها كانت محدودة في بعض المحافظات وفي فصل الصيف وحده لكنها الآن أصبحت هذه المعضلة لا تعرف لا شتاء ولا خريفاً ولا تفرق بين محافظة وأخرى، وبعد أن كانت عملية القطع والانطفاء لبعض ساعات محدودة فهي الآن تستمر لساعات طويلة وتكرر مرات خلال اليوم الواحد.

ومن المؤسف الآن أن هذه المشكلة تتفاقم ونحن في فصل الصيف الذي لا ندري كيف سيكون الوضع خلاله - خاصة أن المشكلة ولدت معاناة الطلاب والطالبات في موسم الامتحانات خاصة النهائية منها على مستوى مختلف المراحل بالإضافة إلى الجامعات والمعاهد وغيرها وذلك للأسف الشديد يحدث دون أن يلوح في الأفق ما يبشر بتجاوز هذه المعضلة التي أصبحت وكأنها دون علاج أو حل مما يدعونا إلى التساؤل أين تلك الموازنات والمشاريع الكبيرة التي خصصت لمجال الكهرباء دون أن تلمس شيئاً في أرض الواقع بالإضافة إلى أن هذه الوزارة قد مر عليها وخلال سنوات محدودة أكبر عدد من الوزراء والكفالات اليمنية المشهودة لها لكن دون أن تلمس أي معالجة

عندما يصبح الإنسان بلا ثمن !!



ألنور الحماد راجح

المذابح، ويصاح الكثير من البشر بلا ثمن تطحنهم جنازير المصالح وهي عابرة أو تدفعهم نحو أسوأ الخيارات والمغامرات غير أبهين بحياتهم وقد أصبح الواقع لا يطاق، فهاجت عليهم كل المتاعب والأخطار المتوقعة وظنوا أن لاشيء أسوأ مما هو قائم، وكثيراً ما دفع هؤلاء وأولئك حياتهم ثمناً وهي كل شيء بالنسبة لهم ولا شيء بالنسبة لغيرهم.

لم يشهد التاريخ المعاصر ما هو أسوأ مما يحدث في الصومال وماحدث للصوماليين منذ سنين عديدة بدأت بالحرب الأهلية واستمرت وفقد الإنسان الصومالي قيمته في نظر النظام العالمي وفي نظر أمراء الحرب الذين تعاقبوا على المشهد طيلة هذه السنوات.

لقد فقد المجتمع الدولي عرباً ومسلمين وأوروبيين وغيرهم شرقاً وغرباً قيم الإنسانية التي يتحذون عنها في كل المحافل والمناسبات حين وقفوا أمام هذه المأساة الإنسانية بصمت غير مبرر، فتدهورت الأوضاع في الصومال تبعاً وكل يوم يفقد الإنسان الصومالي قيمته ليس اختياراً واصبح حديث الموت هناك اعتيادياً وتوسعت دائرة الموت حين أغلقت كل الخسود والأبواب وفتح البحر شواطئه وعماقه للهاربين وخذعهم بالأمان وقبل هذا خدعهم تجار الأرواح الذين بلطوا لهم البحر أوهاماً ورموا بهم في لجة البحر بلا ثمن وكانهم حين يلقون ليسوا بشراً.

هكذا هي قيمة الإنسان، وهكذا هم دعاة حقوق الإنسان والحربة في الشرق والغرب يستمعون للأخبار وهي لا تحصل كل من ابتلعتهم بطون البحار واكتلهم الحيتان.. خلال الأيام الماضية اشترك البر مع البحر وكشف البر عن جثث كثيرة لصوماليين تساوى الموت لديهم والحياة فهربوا من الموت إلى الموت.. الموت هو الحاضر الوحيد معهم ليضع حداً لمعاناتهم رحمة بهم بينما الحياة والناس والعالم أجمع يتناقلون الأخبار.. لماذا سمح ويسمح العالم بهذا الوضع ؟لماذا أصبح الإنسان بلا ثمن في حضرة الحضارة والحقوق والحريات؟ متى سينتصر هذا العالم للقيم وللإنسانية ويتدخل ليقول كفى من أجل قيمة الإنسان الذي يموت في البحر والبر أسوأ مائة 155



نعمان الحكيم

المدارس نفسها باحتساب «50%» حصيلته يومية، و«50%» امتحانات وهي أسهل بكثير من الامتحانات المركزية من حيث الصرف والجهد والنتيجة، وتتوفر الملايين التي يمكن أن تدعم التعليم حقيقة والتي نحن بحاجة لها أكثر من مركزية النتائج.. خاصة أن لنا عضوية كاملة في مكتب التربية العربي لمجلس التعاون الخليجي.

إن هذه الرؤى يجب أن تدرس في ظل التوجه الحاصل وما سيتبعه من قفزات نحو تطوير التعليم وتنويره، بما يحقق مكاسب علمية نفاخر بها، وليس العكس ويكفينا تجارب عشرات السنين وما للجوار من تأثير في هذا المجال! ختاماً، نتمنى على قيادة وزارة التربية والتعليم بوزيرها ونائبه الجاد ومجلس الوكلاء أن يقدروا التضحيات التي تبذل من قبل الجميع، وأن يطلخوا المستحقات، خاصة لمن لديهم فتاوى قانونية وهي لدى الديوان.. لكن لم يبت فيها حتى الآن..

علي محمد البيضاني

لتجاوز هذه المعضلة الكبيرة خاصة أنها خدمة أساسية للمواطنين مثلها مثل الماء والهواء ولكن يبقى الوضع على حاله من سوء. غنى عن القول: إن الكهرباء ليست ضرورية وحيوية للمواطنين فقط بل هي كذلك للتنمية والإعمار حيث ترتبط بها كل المشاريع دون استثناء.

وفوق ذلك نقول: إن مشكلة الكهرباء بالحال التي وصلت عليه هي كارثة حقيقية على عملية الاستثمار وجذب رؤوس الأموال العربية والدولية للاستثمار في بلادنا لأنه لا يوجد عاقل من رجال المال والأعمال يفكر بالاستثمار أو إقامة المشاريع في أي مكان من العالم لا يقدم له خدمة الكهرباء.

هذه المعضلة العصبية على الحل وبما تحملها من تبعات سلبية وسيئة وخطيرة تدعونا لأن نطالب القيادة السياسية في أعلى مستوياتها ممثلة في فخامة الأخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية - للتدخل المباشر من أجل إيجاد الحل اللازم والعلاج الناجح لتجاوز هذه المشكلة ونحن على ثقة أن إشراف ومتابعة فخامتكم لهذه القضية كفيل بأن يضمن علاجها وتجاوزها وإعادتها الحياة وإفاحتها من حالة الموت السريري الذي تعيش فيه الآن.